

30 ديسمبر 2024

أُكِيدَ جَدًّا



من وزير التجارة وتنمية الصادرات  
إلى  
عناية السيد رئيس الحكومة

**الموضوع:** حول ادراج مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط صلب المشاريع الكبرى المعنية بأحكام  
الامر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع  
العمومية الكبرى.

**المصاحب:** تقرير.

وبعد، في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 5 من الامر عدد 497 لسنة 2024 المتعلق  
بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، أتشرف بموافاتكم بمقتضى هذا  
بمقترح ادراج مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط صلب المشاريع الكبرى المعنية بأحكام الامر  
المذكور، وعرضه على أنظار لجنة المشاريع الكبرى قصد المصادقة على الصيغة.  
ويندرج المقترح في إطار التسريع في انجاز الدراسات والصفقات المتعلقة بمشروع منصة  
أسواق الإنتاج بالوسط باعتباره مشروع وطني استراتيجي ذو أولوية يندرج ضمن سياسة الدولة لتأهيل  
مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري ودعم الامن الغذائي الوطني كما يعد مشروعاً نموذجياً  
مهيكلًا لفائدة ولايات الوسط ومنصة مرتقبة للتصدير.  
وتجدون صحبة هذا تقريراً يتضمن المعطيات والمؤيدات ذات الصلة.

والسلام

عن وزير التجارة وتنمية الصادرات  
وبتفويض منه  
رئيسة الديوان  
لمياء عبروق شرفادي



9 - 2024 - 01 - 30 - 0039088

## تقرير مفصل حول مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط

في إطار مقترح ادراج المشروع ضمن المشاريع الكبرى  
طبقا لمقتضيات الامر الحكومي عدد 497 لسنة 2024

المورخ في 2024/10/24

ديسمبر 2024



## تقرير حول

### مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط

#### 1. الإطار العام للمشروع وخصائصه:

يعتبر مشروع أسواق الإنتاج بالوسط مشروعا وطنيا واستراتيجيا فائق الأهمية بالنظر لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو من أهم المشاريع المبرمجة لفائدة ولاية سيدي بوزيد بالنظر لطاقته التشغيلية ولتثمين المنتوجات الفلاحية بما يعود بالنفع على المنتج والمستهلك كما يندرج في إطار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات فيما يخص تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وقد تم اقراره خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 23 أوت 2012 لفائدة ولاية سيدي بوزيد تحت عنوان " احدث سوق انتاج كبرى بسيدي بوزيد " وبعد التعمق في دراسة قابلية الإنجاز الفني والمالي المصادق عليها خلال سنة 2019 أصبح " منصة أسواق الإنتاج بالوسط " وهي منصة للإنتاج والتجميع والتحويل والتكثيف والتسويق للمنتوجات الفلاحية فضلا عن البحث والتطوير ودعم الصناعات الغذائية كما يعد مشروعا مهيكل ومجدا وديناميكيا سيكون له تأثيرا كبيرا في تطوير القطاع الفلاحي في منطقة فلاحية بامتياز بما يجعله قاطرة للتنمية بالولاية وبكل الولايات المجاورة . وتتمثل مكونات المشروع وفق دراسة مخطط تنفيذ برنامج الاستثمار واستغلال المشروع في:

- سوق المنتوجات الفلاحية بفرعيه سوق العرض وسوق الطلب،
- سوق الماشية،
- مركب للحوم الحمراء (مسلخ مندمج)،
- قاعدة لوجستية،
- إدارة ومحطة خدمات مختلفة ومراكز حياتية،
- مركز دعم وتطوير: سينجز في مرحلة ثانية في إطار برنامج التوسعة (غير مشمول بكلفة الاستثمار حاليا)،

### ❖ رهانات المشروع:

- دعم الامن الغذائي الوطني،
- تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري،
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشارك،
- تثمين المنتج الفلاحي وتحسين جودة الإنتاج والإنتاجية في إقليم الوسط،
- اشعاع المشروع على كامل الولايات المجاورة،
- دعم الاستقرار الاجتماعي،
- دعم التنمية في المناطق الأقل حظا في إطار التمييز الإيجابي للجهات،
- دعم تدابير الاستدامة والتكيف للتعامل مع تغيرات المناخ.

### ❖ ميزات موقع تركيز المشروع:

سيتم تركيز المشروع بمنطقة أم العظام من معتمدية سيدي بوزيد الغربية على بعد 11 كلم من مركز الولاية وتتميز منطقة المشروع بموقع استراتيجي من حيث:

- المدى الجغرافي يتوسط 4 ولايات (سيدي بوزيد، القصيرين، قفصة، القيروان)،
- تبعد حوالي 25 كلم على مشروع الطريق السيارة تونس جلمة،
- تبعد 3 كلم على الطريق الوطنية عدد 3 (تونس – قفصة)،
- محاذية للطريق الجهوية عدد 83،
- تبعد 02 كلم عن مشروع الطريق السريعة الرابطة بين القصيرين و صفاقس عبر سيدي بوزيد في إطار برنامج الأروقة الاقتصادية (RN13)،
- المشروع محاذي للمنطقة الصناعية بأم العظام البالغة 50 هك،
- تبعد حوالي 130 كلم عن مطار وميناء صفاقس و 100 كم عن مطار قفصة،
- تبعد حوالي 180 كلم عن مطار النفيضة.

### ❖ توفر العقار لإنجاز المشروع:

- سيتم انجاز المشروع على مساحة جملية تقدر ب 70 هك منها 20 هك مسواة وبها شهادة ملكية وتستوعب تقريبا حوالي 80% من مكونات المشروع و 50 هك سيتم استغلال جزء منها حوالي 10 هك لإنجاز بقية مكونات



المشروع (سوق الماشية) والباقي 40 هك مخصص للتوسعة مستقبلا، وقد تم انجاز كل الدراسات المرجعية الخاصة بها وتغيير صبغتها الفلاحية،

ال. **التكلفة التقديرية للمشروع ومخطط التمويل:**

1. **التكلفة التقديرية للمشروع:**

- تبلغ الكلفة الجمالية لا استثمار المشروع بحوالي 116 مليون دينار تونسي وسيتم تغطية هذه التكلفة عن طريق المساهمة المحلية والأجنبية في رأس مال الشركة وعن طريق الهبات ودعم مختلف.

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة		
					I- المباني والمعدات
2 000 000	-	800 000	600 000	600 000	- الأصول غير المادية
4 000 000	4 000 000	-	-	-	- الأرض (مساحة 70 هكتار)
12 890 000	12 890 000	-	-	-	- تطوير الموقع (م <sup>2</sup> )
51 000 000	17 000 000	-	17 000 000	17 000 000	- سوق المنتجات الفلاحية (مباني الفلاحين وقاعات العرض والطلب)
16 922 900	8 461 450	8 461 450	-	-	- قاعدة لوجيستية
2 396 000	2 396 000	-	-	-	- إدارة
2 549 313	2 549 313	-	-	-	- محطة خدمات مختلفة و مراكز حيوية
3 167 088	3 167 088	-	-	-	- سوق الماشية
11 020 376	5 510 188	5 510 188	-	-	- مركب صناعي للحوم الحمراء
في برنامج توسعة					- مركز البحث والتطوير والابتكار
105 945 676	55 974 038	23 310 188	9 061 450	17 600 000	المجموع الفرعي 1
-	-	-	6 900 413	6 380 363	II- التكاليف التقريبية وغيرها
-	-	-	-	-	تكاليف إضافية محددة (مصاريف عمومية وإدارية)
3 556 978	1 580 683	920 232	366 000	690 063	الدراسات
4 556 978	2 580 683	920 232	366 000	690 063	المخاطر
2 000 000	2 000 000				المال المتداول
116 059 632	62 135 404	25 150 652	9 793 450	18 980 126	إجمالي الاستثمار السنوي

## 2. مخطط التمويل:

- تبلغ كلفة استثمار المشروع 116 م.د ويتم العمل على تغطيتها من خلال ترفيع المساهمين الحاليين لمساهماتهم في رأس مال الشركة ومن خلال مساهمات محلية وأجنبية جديدة وهبات أو أي دعم آخر، وقد تم الى حد الآن انجاز تقدم في مشروع مخطط التمويل بنسبة حوالي 23% من كلفة الاستثمار مع وجود نوايا استثمار أخرى تعمل وزارة الاشراف على التباحث بشأنها والعمل على تجسيدها بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج وكل الجهات المتدخلة في تنفيذ المشروع. كما تتمتع الشركة بهبة في إطار التعاون التونسي الإيطالي مخصصة فقط لإنجاز للدراسات والمساندة الفنية، وذلك على النحو التالي:

بيان المساهمة	المساهم	قيمة المساهمة الحالية محرزة كاملة (د)	الترفيغ المتوقع والمساهمات الجديدة (د)	ملاحظات
■ مساهمات عمومية	المساهمون الحاليون في رأس مال لشركة	(1) 7 800 000 000	(2) 7 780 000 000	
■ مساهمات عمومية جديدة	جماعات عمومية محلية : بلديات + البنك الوطني الفلاحي	****	(3) 4 700 000 000	تعهدات كتابية بصدد التجسيد (الترفيغ في رأس المال والملف لدى الإدارة العامة للتخصيص) : سبتمبر 2024.
■ مجموع المساهمات المتوقعة بعد الترفيع في رأس المال			(3+2+1) 20 280 000 000	
■ هبة في إطار التعاون التونسي الإيطالي : مخصصة للدراسات والمساندة الفنية		5 000 000 000		يتم استغلالها حاليا (نسبة التعهد 28% والبقية مبرمج 100% )

بخصوص بقية التمويل اللازم يتم العمل على تجسيم بعض نوايا التمويل والمتعلقة بمساهمة والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي و صندوق قطر للتنمية أو الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي أو العمل على إيجاد ممولين آخرين وفق الفرضيات الموالية :



أ. المشروع المتوقع لمخطط التمويل باعتماد فرضية مساهمة صندوق قطر للتنمية:

5

Etat d'avancement du Projet de Schéma de financement prévu  
avec Participation QFFD (Qatar Fund For Développement) : **PLAN A**

Financement	Participations actuelles	Augmentations	Montant après augmentations	%
Conseil Régional de Gouvernorat Sidi Bouzid	3 499 900	1 000 000	4 499 900	4,684%
Caisse de Prêts et de Soutien des collectivités locales	1 599 900	0,000	1 599 900	1,666%
La commune Sidi Bouzid	1 000 000	1 000 000	2 000 000	2,082%
La caisse de dépôts et de consignations	1 000 000	18 211 926	19 211 926	20,000%
SODESIB SICAR	400 000	0	400 000	0,416%
Commune Regueb	200 000	1 800 000	2 000 000	2,082%
Commune Jelma	100 000	600 000	700 000	0,729%
Commune Cebbela	0	200 000	200 000	0,208%
Commune Baten Leghzel	0	500 000	500 000	0,521%
Participation de l'état - apport en nature 50 ha	0	2 000 000	2 000 000	2,082%
BNA	0	4 000 000	4 000 000	4,164%
<b>Participations Publiques</b>	<b>7 799 800</b>	<b>29 311 926</b>	<b>37 111 726</b>	<b>38,634%</b>
<b>SICAR : BNA ET/ OU STB OU AUTRES PARTICIPATIONS</b>	<b>0</b>	<b>6 619 550</b>	<b>6 619 550</b>	<b>6,891%</b>
<b>QFFD</b>	<b>0</b>	<b>30 000 000</b>	<b>30 000 000</b>	<b>31,231%</b>
<b>AAAID</b>	<b>0</b>	<b>22 328 156</b>	<b>22 328 156</b>	<b>23,244%</b>
Lotfi HAMDJ (Ancien PDG)	100	0	100	0,000%
Slaheddine KAROUI (PDG Actuel)	100	0	100	0,000%
<b>Participation privée</b>	<b>200</b>	<b>58 947 706</b>	<b>58 947 906</b>	<b>61,366%</b>
<b>Capital Social</b>			<b>96 059 632</b>	<b>82,767%</b>
<b>Subvention Italienne</b>			<b>5 000 000</b>	<b>4,308%</b>
<b>Subvention QFFD</b>			<b>15 000 000</b>	<b>12,924%</b>
<b>Capitaux Propres</b>			<b>116 059 632</b>	<b>100,000%</b>
<b>Total</b>			<b>116 059 632</b>	<b>100,000%</b>



ب. المشروع المتوقع لمخطط التمويل باعتماد فرضية الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (FADES).

Etat d'avancement du Projet de Schéma de financement prévu avec Autres Sources de Financement  
(via source Crédit FADES) **PLAN B**

Financement	Participations actuelles	Augmentations	Montant après augmentations	%
Conseil Régional de Gouvernorat Sidi Bouzid	3 499 900	1 000 000,000	4 499 900,000	7,492%
Caisse de Prêts et de Soutien des collectivités locales	1 599 900	0,000	1 599 900,000	2,664%
La commune Sidi Bouzid	1 000 000	1 000 100,000	2 000 100,000	3,330%
La caisse de dépôts et de consignations	1 000 000	11 011 926,000	12 011 926,000	20,000%
SOSESIB SICAR	400 000	0,000	400 000,000	0,666%
Commune Regueb	200 000	1 800 000,000	2 000 000,000	3,330%
Commune Jelma	100 000	600 000,000	700 000,000	1,166%
Commune Cebbela	0	200 000,000	200 000,000	0,333%
Commune Baten Leghzel	0	500 000,000	500 000,000	0,833%
Participation de l'état - apport en nature 50 ha	0	2 000 000,000	2 000 000,000	3,330%
<b>BNA</b>	0	4 000 000,000	4 000 000,000	6,660%
<b>Participations Publiques</b>	<b>7 799 800</b>	<b>22 112 026,000</b>	<b>29 911 826,000</b>	<b>49,804%</b>
<b>SICAR : BNA ET STB</b>	<b>0</b>	<b>7 819 450,000</b>	<b>7 819 450,000</b>	<b>13,019%</b>
AAAID	0	22 328 156,000	22 328 156,000	37,177%
Lotfi HAMDY (Ancien PDG)	100	0,000	100,000	0,000%
Slaheddine KAROUI (PDG Actuel)	100	0,000	100,000	0,000%
<b>Participation privée</b>	<b>200</b>	<b>30 147 606,000</b>	<b>30 147 806,000</b>	<b>50,196%</b>
<b>Capital Social</b>			<b>60 059 632,000</b>	<b>51,749%</b>
Subvention Italienne			5 000 000,000	4,308%
<b>Capitaux Propres</b>			<b>65 059 632,000</b>	<b>56,057%</b>
<b>Autres Sources de Financement (via sourceCrédit FADES)</b>			<b>51 000 000,000</b>	<b>43,943%</b>
<b>Total</b>		<b>116 059 632</b>		<b>100,000%</b>



III. تلائم المشروع مع مخططات التنمية وبيان مساهمته في تنفيذ الأولويات الوطنية والاستجابة لمتطلبات النمو

الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي:

1. تلائم المشروع مع مخططات التنمية:

مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط يؤسس لنقلة اقتصادية واجتماعية جديدة بولاية سيدي بوزيد والولايات المجاورة وينصهر صلب رؤية وضع التوجهات المناسبة للتحكم في جملة من الإشكاليات والصعوبات التي تعيق المسار التنموي بالجهة باعتباره مشروعا نموذجيا ومهيكلًا ومجددًا وديناميكيا كما أنه يندرج في إطار رؤية تونس 2035.

2. بيان مساهمته في تنفيذ الأولويات الوطنية والاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي:

تتمثل مساهمة مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط في تنفيذ الأولويات الوطنية والاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والتي تم رسمها لهذا المشروع وتتمثل خاصة على مستوى التنمية المستدامة والتشغيل وتوفير مواطن الرزق والبيئة والبحث والتطوير والمرافقة والتأطير حيث يمكن بيان ما يلي:

➤ التنمية المستدامة:

- تنظيم مختلف المتدخلين في هياكل مهنية.
- المساهمة في تنظيم القطاع الفلاحي (الزراعي).
- انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات الخدمات.
- تسهيل تسويق المنتوجات الفلاحية.

➤ التشغيل وتوفير مواطن الرزق وموارد للدخل:

- توفير أكثر من 1200 موطن شغل مباشر.
- توفير أكثر من 1500 موطن شغل غير مباشر.
- تحسين دخل المنتجين، خاصة بالنسبة للمرأة والشباب.

➤ البيئة: مشروع ايكولوجي: سيعتمد على الطاقات المتجددة وتثمين المخلفات (نباتية وغيرها).

- البحث والتطوير والمرافقة والتأطير: (من خلال مركز الدعم والابتكار في مرحلة لاحقة)
- توفير التدريب والمرافقة والمشورة للشركاء
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الأقل حظا وتحسين الإنتاجية
- الإنتاج بجودة وفق المعايير الدولية
- استرسال المنتجات الزراعية.

• النهوض بكل محيط المشروع (Développement de tout l'Ecosystème).

➤ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي عبر دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي.
- القضاء على التهميش وخلق فرص للاستثمار.
- توفير مواطن رزق ودخل قار للمرأة الريفية والشباب.

8

#### IV. رزنامة اعداد وتنفيذ المشروع:

سيتم تنفيذ المشروع على مدى 4 سنوات ومتوقع بداية من 2025 الى 2028 وفي انتظار استكمال مخطّط التمويل وللمرور للتجسيد الفعلي للمشروع تفاديًا لمزيد التأخير واعتبارا للارتفاع المطرد لأسعار بما من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع تكلفة المشروع وبالتالي الحاجة الى تمويل إضافي، سيتم اعتماد المرحلية في التنفيذ وفق الرزنامة التالية في مرحلة أولى:



الجمهورية التونسية  
وزارة التجارة و تنمية الصادرات



المرحلة	الخطوات	الأجال المتوقعة
الترفيغ في رأس مال الشركة دون احتساب مساهمة الهيئة	<input type="checkbox"/> الحصول على الترخيص المستوجب من مصالح رئاسة الحكومة للترفيغ في رأس المال ثم الدعوة الى جلسة عامة خارقة للعادة لتجسيد التعهدات والترفيغ في رأس المال، <input type="checkbox"/> تحرير الجزء الأول من الترفيع في رأس المال للمساهمين الحاليين والمساهمات الجديدة،	<input type="checkbox"/> بداية الثلاثي الأول من سنة 2025 <input type="checkbox"/> قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2025
مرحلة التحضير للشروع في الإنجاز	<input type="checkbox"/> تعيين مكتب المتابعة الفنية وقيادة المشروع للإشراف على الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال إضافة الى تعيين مكاتب الخبرة الأخرى لتقديم الإحاطة الفنية للشركة في كل المسائل المالية والقانونية والجبائية، <input type="checkbox"/> تعيين مكتب المراقبة الفنية لمراقبة الأشغال، <input type="checkbox"/> اعلان طلب عروض لتعيين أصحاب الخدمات: شركة المقاولات التي ستتولى انجاز دراسة (مثال متناسق) وتهيئة موقع المشروع (اعتماد صيغة صفقة التصور والتنفيذ "مفتاح في اليد")،	<input type="checkbox"/> بداية الثلاثي الأول من سنة 2025 <input type="checkbox"/> بداية الثلاثي الثاني من سنة 2025 <input type="checkbox"/> بداية الثلاثي الثاني من سنة 2025
مرحلة الشروع في الإنجاز	<input type="checkbox"/> الانطلاق في اعداد دراسة مثال متناسق (Plan de Cohérence) لمنطقة المشروع ثم الشروع في أشغال الهيئة على مساحة 25 هك، والربط بالشبكات الخارجية في انتظار توفر التمويل اللازم لتنفيذ بقية مكونات المشروع،	<input type="checkbox"/> بداية شهر جويلية 2025 على أقصى تقدير،
توفير بقية التمويل	<input type="checkbox"/> مواصلة تكثيف الجهود لاستكمال مخطط التمويل مع الجهات التي أعربت عن نواياها بالمساهمة في تمويل المشروع او مع جهات اخرى بما يسمح بتنفيذ كل مكونات المشروع،	<input type="checkbox"/> قبل موفى سنة 2025 على أقصى تقدير

**v. تبرير اختيار طرق ابرام الصفقات المتعلقة بالمشروع:**

تبعاً لمقتضيات قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 نوفمبر 2024 والمتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ، تقترح شركة أسواق الإنتاج بالوسط باعتبارها هيكل عمومي في ابرام صفقات الدراسات والمساندة الفنية والأشغال ، اعتماد:  
➤ التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي:

❖ **المساندة الفنية :**

- تعيين مكتب المتابعة الفنية وقيادة المشروع للإشراف على الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال (بكلفة أولية 1 مليون دينار).
- تعيين مكتب المراقبة الفنية لمراقبة الأشغال (بكلفة أولية 500 ألف دينار) ،
- تعيين مكاتب الخبرة الأخرى لتقديم الإحاطة الفنية للشركة في كل المسائل المالية والقانونية والجبائية (بكلفة أولية 170 ألف دينار) ،

❖ **الأشغال:**

- اعلان طلب عروض لتعيين أصحاب الخدمات : شركة المقاولات التي ستتولى انجاز دراسة (مثال متناسق) وتهيئة موقع المشروع (اعتماد صيغة "مفتاح في اليد" ) (بكلفة أولية 13 مليون دينار) ،

❖ **طلبات عروض أخرى عند توفر بقية التمويل**

- ويعزى اللجوء الى ابرام الصفقات عن طريق التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي بهدف :
  - تأكيد الحاجة للمشروع في الإنجاز.
  - تفادي الحصول على عروض غير مثمرة وبالتالي إعادة الإعلان عن طلبات العروض أكثر من مرة.
  - حسن اختيار أصحاب الخدمات وفقاً لمقاييس القدرة الفنية والمالية والتجربة في انجاز مشاريع مماثلة.



VI. بسط العراقيل والصعوبات و اقتراح الحلول الكفيلة بتجاوزها:

1. الملف العقاري:

طبيعة الإشكالية	بيان الإشكالية	الحلول المستوجبة / المقترحة
عقارية 50: هك الإضافية	■ الشركة غير قادرة على توفير ثمن العقار باعتبارها لم تدخل بعد طور النشاط من جهة وفي علاقة بالمؤشرات المالية للمشروع، التي تتطلب المزيد من الدعم وعدم توفر برنامج توسعة في الوقت الراهن لبقية المساحة،	■ <b>الفرضية الأولى:</b> تخصيص 2.4 مليون دينار لفائدة المجلس الجهوي لاقتناء 20 هكتار على غرار ما تمّ اعتماده في المرحلة الأولى وبذلك تصبح المساحة الجمليّة للمشروع 40 هكتار وهي مساحة كافية لإنجازه وتوسعته مستقبلا، وباعتبار عدم توفر برنامج للشركة في التوسّع المستقبلي للمشروع (برمجة استغلال 10 هكتارات فقط من مساحة 50 هكتار). ■ <b>الفرضية الثانية:</b> تخصيص 6 مليون دينار لفائدة المجلس الجهوي لاقتناء كامل المساحة المطلوبة 50 هكتار مع دعوة الشركة إلى ضرورة ضبط برنامج في استغلال المساحة كاملة، وتمكّن هذه الفرضية من تفادي التقليل في مساحة المشروع التي تمّ الإعلان عليها سابقا.

2. ملف التمويل:

طبيعة الإشكالية	بيان الإشكالية	الحلول المستوجبة / المقترحة
مالية	<p>■ تراجع جهة أجنبية لمساهمتها في تمويل المشروع لعدم استكمال مخطط التمويل حسب الأجل المعتمدة وفقا لإجراءاتها الداخلية، باعتبار عدم الشروع في التنفيذ،</p> <p>■ تسجيل صعوبات في استكمال مخطط التمويل بتواصل وجود فجوة تمويلية في حدود 80 م.د(هذه الفجوة تقريبية باعتبار مساهمة صندوق الودائع والأمانات ترتفع وتنخفض حسب قيمة رأس المال: 20%)،</p>	<p>■ تكثيف المساعي لإيجاد مصادر تمويل بديلة مع دعم المشروع (خاصة هبات) ومساهمة الدولة بالعقار واعتماد شكل قانوني للشركة يسمح بمرونة أكبر في التصرف ويشجع على مساهمة الخواص بما يسرع باستكمال مخطط التمويل،</p> <p>■ دعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط الى مزيد تكثيف الجهود نحو إقرار مساهمة صندوق قطر للتنمية في المشروع باعتبار وأن نسبة منها ستتضمن هبة من ناحية وأنها ستكون مساهمة في المشروع من ناحية أخرى ولا يترتب عليها إثقال لكاهل ميزانية الدولة إضافة الى التباحث مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نحو الحصول على موافقة نهائية للمساهمة في رأس مال الشركة في إطار الموارد المتاحة من القرض المبرم مع الصندوق أو البحث عن شريك أو مساهم آخر في انجاز المشروع،</p> <p>■ الانطلاق في تنفيذ المشروع وفق المرحلة تفاديا لمزيد التأخير وارتفاع تكلفة الاستثمار في صورة عدم تجسيم نوايا التمويل المذكورة في الأجل القريبة،</p>



3. المسائل الاجرائية:

13

طبيعة الإشكالية	بيان الإشكالية	الحلول المستوجبة / المقترحة
إجرائية	<input type="checkbox"/> طول الإجراءات وتشعبها بخصوص: <input type="checkbox"/> التراخيص خاصة البيئية والصحية لمكون مركب اللحوم الحمراء عند تقديم الملفات لاحقا وتدعيم الشركة بالموارد البشرية اللازمة <input type="checkbox"/> ابرام الصفقات المتعلقة كل مراحل تنفيذ المشروع،	<input type="checkbox"/> اقرار إجراءات استثنائية لفائدة المشروع للتسريع بالإنجاز باعتباره مشروعا وطنيا استراتيجيا فيما يتعلق بالتراخيص والانتدابات لدعم عمل الشركة،